

IMPACT OF FOOD PATTERNS, ECONOMIC FACTORS, AND POPULATION GROWTH ON WATER RESOURCE IN EGYPT

Arafa, M. A.

Cairo University, Faculty of Agriculture, Agricultural Economic Department

Mail: mahmoud.arafa@agr.cu.edu.eg

Mobile: 01110872104

أثر تغير الأنماط الغذائية والعوامل الاقتصادية وعدد السكان على الموارد المائية في مصر

محمود عبد التواب عرفة
جامعة القاهرة، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي

الملخص

المياه لم تعد تصنف على أنها مورد طبيعي فحسب، بل أصبحت تصنف على أنها مورد إقتصادي ذات قيمة بعد دخوله في مرحلة الندرة، والمياه محمد من المحددات الأساسية للتنمية الإقتصادية، والمياه كسلعة إقتصادية لها طلب وعرض، جانب الطلب يتأثر بمجموعه من العوامل أهمها حجم الطلب على الغذاء، ويتأثر الطلب على الغذاء بمجموعه من العوامل منها دخل الفرد، ومستوى الأسعار، وعدد السكان، والأنماط الغذائية، ومن نتائج تحليل السيناريوهات وجد أنّر ملحوظ تغير تلك العوامل على مورد المياه، وعلى المستوى الكلى وجد زيادة مستمرة في حجم الطلب الكلى على الغذاء والتى لا يصحبها زيادة متماثلة في عرض المياه، وهذا الوضع قد يخلق فجوة إستهلاكية كبيرة حتى عام ٢٠٥٠، هذه الفجوة يت Hutchinson على صانع القرار التفكير في كيفية سدها، وهذه الكيفية ترتبط بمجموعه من القرارات الهامة الخاصة بالتجارة الخارجية في المنتجات الزراعية وخاصة المكثفة لاستخدام المياه، ومن خلال ما توصل إليه البحث من نتائج يوصى صانع القرار في مصر بتبني استراتيجية إقتصادية متكاملة على المستوى الإقتصادي الكلى، ومراعاة قاعدة الموارد الطبيعية في جميع القرارات، والسياسات الإقتصادية، والتوقع على إتفاقيات تجارية دولية، مع ضرورة البحث عن سبل توفير المياه من مصادر بديلة منها كلف الأمر، وتحمّل تكلفة تحليط المياه، وتقدير محور الاستثمار في مشروعات أعلى النيل، أو إسراع الخطى نحو برامج ترشيد المياه ورفع كفاءة استخدامها، هذا إلى جانب إستيراد السلع والخدمات المكثفة لاستخدام المياه وعلى رأسها الأرز، وزيادة صادرات السلع والخدمات الموفرة للمياه، ومرتفعة القيمة الإقتصادية مثل القطن المصنوع، لمعالجة العجز في الميزان التجارى.

المقدمة

بجانب تزايد عدد السكان والعوامل الإقتصادية المؤثرة في معدل النمو الإقتصادي، تمثل ندرة المياه تهديداً كبيراً للتنمية المستدامة، وكثير من الدراسات السابقة ركزت على دراسة أثر زيادة عدد السكان وتغير العوامل الإقتصادية على مورد المياه، ومن المعروف على نطاق واسع أن تغير الأنماط الغذائية تؤثر معنويًا على حجم الطلب على المياه أيضاً، ولم يحظى عامل تغير الأنماط الغذائية وأثره على المياه بكثير من البحث، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث بالجمع بين دراسة أثر زيادة عدد السكان، والعوامل الإقتصادية، وتغير الأنماط الغذائية على مورد المياه، ولدراسة أثر تغير الأنماط الغذائية على مورد المياه فقد تم تقسيم الطلب على الغذاء إلى سبعة مجموعات رئيسية هي: مجموعة اللحوم، ومجموعة الحبوب، ومجموعة الفاكهة، ومجموعة الألبان، ومجموعة بياض المائدة، ومجموعة الخضروات، ومجموعة الدهون الحيوانية، ثم معرفة الوضع الراهن والسيناريوهات المتوقعة مستقبلاً.

وأعتقد البحث في التقدير الكمي للطلب على المياه (النيلية الاحتياجات الغذائية) على فكرة المياه الإقتصادية، والمياه الإقتصادية تعنى التقدير الكمي لمحتوى المنتجات من المياه خلال سلسلة عرض المنتج، أي تقدير كميات المياه لكل بند داخل كل مجموعة سلعية عند نقطة إستهلاكه النهائي وليس عند نقاط الانتاج فقط وبذلك تم إدخال التجارة الخارجية كعامل مؤثر في الموارد المائية ضمن مكونات البصمة المائية، وقامت

فكرة البحث، في هذا الجانب، على فرضية: هي أن ما يتم إستيراده من المنتجات يمثل قصور في الإنتاج يتم سده عن طريق الإستيراد، وما يتم تصديره يمثل قصوراً فاضل عن الإستهلاك.
وارتبط هذا البحث بمجموعة من المفاهيم الهامة التي تستهلك (مباشرة) أو تستخدم (طريقة غير مباشرة) مفهوم المياه الإقراضية وتعرف على أنها كمية المياه التي تستهلك (مباشرة) أو تستخدم (طريقة غير مباشرة) خلال سلسلة عرض المنتج بداية من مرحلة الإنتاج حتى وصوله للمستهلك النهائي داخل نفس الدولة أو في دولة أخرى، ومفهوم بصمة المياه وتعريف على أنها كمية المياه المطلوبة للفرد أو لقطاع محدد أو لمجموعة سلع أو لبند تجاري أو لدولة وقدر عند نقاط الاستهلاك النهائي، ومفهوم تجارة (الصادرات وواردات) المياه الإقراضية وتعرف على أنها كمية صادرات وواردات المياه الإقراضية في صورة سلع وخدمات.

مشكلة البحث

تتمثل المشكلة الرئيسية للبحث في اختيار البديل الأفضل من بين البديل المتاحه من وجهة نظر صانع السياسة الاقتصادية، والإجابة على التساؤلات التالية:

(١) هل من الأفضل إتاحة متر مكعب من المياه من مصادر بديلة كالاستثمار في مشروعات أعلى التيل، وتحمل تكاليف تحليلاً متر مكعب من مياه البحر، ومحاولة تغيير الأنماط الغذائية مع رفع كفاءة الإستخدام، ومن ثم زيادة المساحة الزراعية وحجم الإنتاج مع خفض حجم الواردات، ومن ثم خفض العجز في الميزان التجارى، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى تحقيق الاستدامة لمورد المياه.

(٢) أم من الأفضل إستيراد متر مكعب من المياه في صورة سلع وخدمات مع رفع كفاءة الإستخدام، ومن ثم استمرار زيادة حجم الواردات لمقابلة العجز في الغذاء، هذا وتحمل الدولة تكاليف العجز في الميزان التجارى.

(٣) أم الجمع بين السياسيين هو الأفضل، بالبحث عن مصادر بديلة للمياه مع رفع كفاءة الإستخدام، وتغيير الأنماط الغذائية للأفضل، ومراجعة ندرة المياه عند توقيع اتفاقيات تجارية جديدة، أو أخذ قرارات من شأنها معالجة قصور الإنتاج بالإستيراد، وخاصة بالنسبة للمنتجات المكتفة لاستخدام المياه مثل الأرز، والذرة، وبعض أنواع الفاكهة.

أهداف البحث

١. دراسة تطور عدد السكان، والدخل، وأسعار الغذاء، والأنماط الغذائية، وتحليل أثر تلك العوامل على حجم الطلب على الغذاء ومورد المياه للوضع الراهن.
٢. تحليل دالة الطلب الحالية على الغذاء.
٣. صياغة مجموعة من السيناريوهات المستقبلية لدراسة أثر بعض العوامل الاقتصادية مثل الدخل والأسعار، وغير الاقتصادية مثل عدد السكان، والأنماط الغذائية، على مورد المياه في المستقبل.
٤. مقارنة الوضع الراهن بالسيناريوهات المتوقعة واستخلاص التوصيات من خلال النتائج المتحصل عليها.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

تم استخدام أسلوب الإنحدار الخطى البسيط لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية تحت تأثير عامل الزمن، كما تم استخدام طريقة الإنحدار الخطى المتعدد لتقدير دالة الطلب على الغذاء، وتم إجراء التبؤ الإحصائى لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية بطريقة السلالز الزمنية للإنحدار الخطى المتعدد والبسيط وتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات للمقارنة بين الوضع الراهن والسيناريوهات المتوقعة، هذه المؤشرات هى مؤشر الأمان المائى، ومؤشر الندرة المائية، ومؤشر التبعية المائية، ومؤشر بصمة المياه الخارجية، ومؤشر بصمة المياه الكلية، ومؤشر الميزان المائى، ولتقدير تلك المؤشرات كما تم استخدام بيانات محتوى المياه الإقراضية (Mekonnen, M.M. and Hoekstra, A.Y., 2011) لموسم الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٥) مع بيانات التجارة الخارجية لمتوسط الفترة (٢٠٠٩-٢٠١١)، بينما أعتمد تقدير مؤشر بصمة مياه الفرد على البيانات الأولية من إستقصاء لعدد ٣٠٠ مشاهدة لعينة أخذت أثناء تجمعات المواطنين بطريقة عشوائية عامي ٢٠١٢، ٢٠١١، وتم الحصول على بيانات التجارة الخارجية، وبيانات عدد السكان، وبيانات الدخل والإتفاق من موقع الجهاز المركزى للتربية العامة والإحصاء (CAPMAS)، بينما جمعت بيانات المياه من النشرة السنوية لوزارة الموارد المائية والرى، وتم الحصول على بيانات الإنتاج، والإستهلاك، وفرق المخزون، والميزان التجارى من موقع منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، كما تم الحصول على بيانات الأسعار، وسعر الصرف من موقع الأمم المتحدة الإحصائى (UN-Data).
وتم تقدير المؤشرات المائية وفقاً للمعدلات التالية:

$$(1) \text{ مؤشر بصمة المياه الكلية} = \text{بصمة المياه الداخلية} + \text{بصمة المياه الخارجية}$$

- (٢) مؤشر الندرة المائية = بحصة المياه الكلية / المحتاج من المياه * ١٠٠
 (٣) مؤشر مؤشر نسبة الامان المائي = بحصة المياه الداخلية / بحصة المياه الكلية * ١٠٠
 (٤) مؤشر التبعية المائية = بحصة المياه الخارجية / بحصة المياه الكلية * ١٠٠
 (٥) مؤشر الميزان المائي = إجمالي المحتاج - إجمالي الطلب على المياه
 وأعتمد تقدير بحصة المياه الكلية، وبحصة المياه الخارجية على النموذج التالي:

$$(1) \quad TWF = IWF + EWF$$

TWF: إجمالي بحصة المياه

IWF: بحصة المياه الداخلية وتعرف بأنها كمية المياه المقدرة عند نقاط الإنتاج لقطاعات الزراعة، والصناعة، والخدمات المنزليه، والاستخدامات الأخرى، وتقدر داخل حدود الدولة لانتاج السلع والخدمات المستهلكة محلياً أو للتصدير مطروحاً منها إعادة الصادرات.

EWF: بحصة المياه الخارجية وهي تمثل كمية المياه المستخدمة خارج حدود الدولة لانتاج السلع والخدمات المستوردة، مطروحاً منها إعادة الواردات، وقدرت بضرب محتوى المياه الإقراضية لكل المنتجات (م³/طن) داخل كل دولة في كمية الواردات من تلك المنتجات.

$$(2) \quad EWF = WF_{Agr.} + WF_{Indus.} + WF_{Domis.} + WF_{Others}$$

IWF: بحصة المياه الداخلية

$WF_{Agr.}$: بحصة المياه الخارجية ل المنتجات الزراعية والغذائية، وتقدر بضرب كييات المياه الإقراضية للبنود التجارية (م³/طن) في كمية التجارة لتلك البنود (طن).

$WF_{Indus.}$: بحصة المياه الخارجية لقطاع الصناعه، وتم تقديرها على أساس أن الطلب على مياه للصناعه دالة خطية في التخل القابل للتصرف (Arjen Y. Hoekstra, et al, 2011) أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقدرت مرoneة الطلب على المياه للصناعه في مصر بنحو ٢٠٠٢.

$WF_{Domis.}$: بحصة المياه المنزليه وتعرف بأنها إجمالي كمية المياه للخدمات المنزليه، وتم تقديرها من واقع استبيان لعدد ٣٠٠ مشاهدة.

WF_{Others} : الاستخدامات الأخرى.

وبالنسبة لتقدير بحصة المياه الخارجية لقطاع الزراعه فقد تم استخدام المعادلة التالية:

$$(3) \quad EWF_{Agr.} = \sum_{i=1}^n VWC * Qf * Pop.$$

$EWF_{Agr.}$: بحصة المياه الخارجية لقطاع الزراعه

VWC: محتوى المياه الإقراضية (م³/طن) لكل بند من البنود التجارية داخل المجموعات السلعية المختلفة، داخل كل دولة.

Qf : حجم التجارة بالطن لكل بند من البنود التجارية، لكل دولة تتعامل بالتجارة في هذا البند مع مصر.

Pop. : عدد السكان في سنة التقدير.
 بينما أعتمد تقدير بحصة مياه الفرد على نتائج البيانات الأولية لعينة تتكون من ٣٠٠ مشاهدة أخذت خلال الفترة (نوفمبر ٢٠١١ - فبراير ٢٠١٢)

مناقشة النتائج

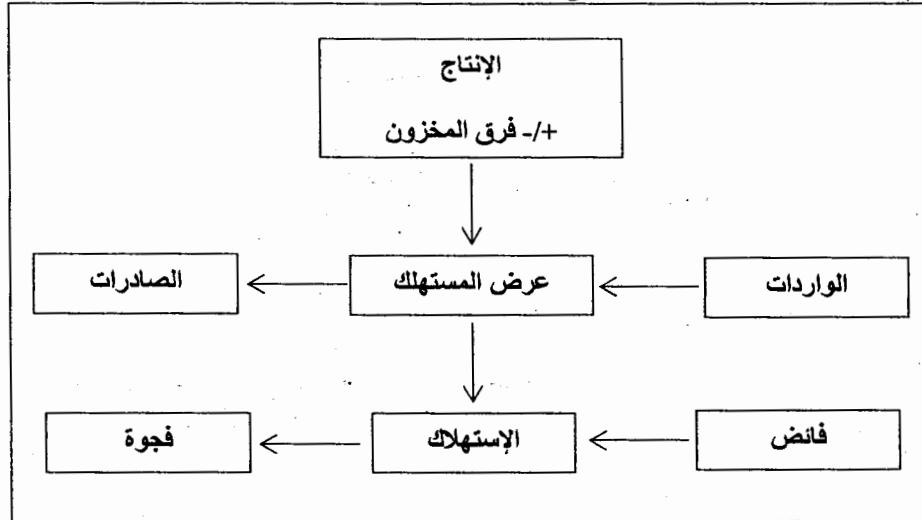
من المتعارف عليه أن معدلات الزيادة السكانية في مصر تفوق نظيرتها للإنتاج والكتافة والتنمية الإقتصادية، فقد زاد عدد السكان في مصر تدريجياً من نحو ٥٠,٣ مليون نسمة عام ١٩٨٥ إلى نحو ٥١,٣ مليون نسمة عام ١٩٩٠، ثم إلى نحو ٧٩,٤ مليون نسمة عام ٢٠١١، ثم إلى نحو ٨٠ مليون نسمة عام ٢٠١٤، والذي صحبة زيادة في الطلب على الغذاء والسلع الزراعية من نحو ٥١,٣ مليون طن كمتوسط للفترة (١٩٨٩-١٩٨٥) إلى نحو ١٠٣,٤ مليون طن كمتوسط للفترة (٢٠١١-٢٠٠٥)، وهذه الزيادة في الطلب على

الغذاء بزيادة عدد السكان تزيد من الضغط الواقع على الموارد الطبيعية وعلى رأسها مورد المياه، هذا بجانب بجانب العوامل الأخرى مثل تغير الأنماط الغذائية لأفراد المجتمع، الأمر.

تطور الفجوة الغذائية ومتوسط نصيب الفرد والأنماط الغذائية

لدراسة تطور انتاج، واستهلاك الغذاء، والفجوة، وتغير الأنماط الغذائية، ومتوسط نصيب الفرد من الغذاء، تم الاستعانة ببيانات تاريخية لسلسلة زمنية خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١١) وتم تقسيم تلك الفترة إلى خمسة فترات، لإزالة تأثير العوامل المختلفة على السلسلة الزمنية، وتم الاعتماد على المتوسطات للمقارنة بين الفترات الزمنية، وأشارت نتائج التقدير كما يتضح من جدول (١) إلى زيادة كل من إنتاج واستهلاك الغذاء، ففي الوقت الذي زاد فيه الإنتاج من نحو ٤٠٥ مليون طن خلال متوسط الفترة (١٩٨٩-٨٥) إلى نحو ٨٧ مليون طن خلال متوسط الفترة (٢٠١١-٠٥)، كانت الزيادة في حجم الاستهلاك من نحو ٥١٣ مليون طن إلى نحو ١٠٣٤ مليون طن، وزاد حجم الاستيراد من نحو ١١٢ مليون طن إلى نحو ١٩٨ مليون طن، ولوحظ زيادة حجم الصادرات خلال تلك الفترة ولكن بمعدلات أبطأ من معدلات زيادة الاستهلاك والمورادات، فقد زاد حجم الصادرات من نحو ٥٠٠ مليون طن خلال متوسط الفترة (١٩٨٩-٨٥) إلى نحو ٣٦٠ مليون طن خلال متوسط الفترة (٢٠١١-٠٥).

وتم تقدير الفجوة الغذائية كما بالشكل التالي:



شكل (١): تقدير الفجوة الغذائية

وبتطبيق المعادلة: $\text{الفجوة/فانض} = (\text{الإنتاج} + \text{الواردات} - \text{فرق المخزون}) - (\text{ الصادرات} + \text{الاستهلاك})$ تبين أن الفجوة الغذائية تأخذ في الزيادة من نحو ١٠٧ مليون طن خلال متوسط الفترة (١٩٨٩-٨٥) إلى نحو ٩٦ مليون طن خلال متوسط الفترة (١٩٩٤-٩٠)، ثم إلى نحو ١٠٥ مليون طن خلال متوسط الفترة (١٩٩٩-٩٥)، ثم إلى نحو ١١٣ مليون طن خلال متوسط الفترة (٢٠٠٤-٠٠)، ثم إلى نحو ١٦٤ مليون طن خلال متوسط الفترة (٢٠١١-٠٥).

وتم استخدام مؤشر متوسط نصيب الفرد من الطاقة (KCa) في الغذاء كمؤشر لتغير النمط الغذائي، ولوحظ أن قيمة هذا المؤشر تزداد تدريجياً من نحو ٣١٠٠ كيلو كالوري خلال متوسط الفترة (١٩٨٩-١٩٩٦) إلى نحو ٣١٩٦ كيلو كالوري خلال متوسط الفترة (١٩٩٤-٩٠)، ثم إلى نحو ٣٣٣٩ كيلو كالوري خلال متوسط الفترة (١٩٩٩-٩٥)، ثم إلى نحو ٣٣٧٨ كيلو كالوري خلال متوسط الفترة (٢٠٠٤-٠٠)، ثم إلى نحو ٣٤٤٥ كيلو كالوري خلال متوسط الفترة (٢٠١١-٠٥).

جدول (١) : تطور إنتاج واستهلاك الغذاء ومتوسط نصيب الفرد من الطاقة والجودة الغذائية خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١١م. الكميات بالألف طن، عدد السكان بالألاف نسمة

	٢٠١١-٠٥	٢٠٠٤-٠٠	١٩٩٩-٩٥	١٩٩٤-٩٠	١٩٨٩-٨٥	
٨٧٠٧٥	٦٨٤٥٠	٦٩٦٥	٤٨٧٨٢	٤٠٥٢٨		إنتاج
١٩٨١٨	١٢١٥٤	١٢١٤٥	١٠٣٣٦	١١٢٠٧		واردات
١٣٤	٩١٦	(٦١٤)	(٨,٤)	٣٨,٤		غير المخزون
٣٥٩	١٧٦٨	١٠٥١	٧٥٦	٥٦		صادرات
١٠٣٤٣٧	٧٩٧٠٧	٧١٤٤٤	٥٨٣٥٤	٥١٢٦٧		الاستهلاك
(١٦٣٦٢)	(١١٣٠٢)	(١٠٤٨٠)	(٩٥٧١)	(١٠٧٤٠)		جودة*
٧٠٥٣٣	٦٨٢٣٣	٦٣١١٤	٥٨٣٢٧	٥٢٧٧٧		عدد السكان
١٠٦٦	٩٧٩	٩١١	٨١٤	٧٩٩		كم/فرد/سنة
٣٤٤٥	٣٣٧٨	٣٢٣٩	٣١٩٦	٣١٠٠		ك. كالوري/فرد/يوم

* الأرقام بين القوسين سالبة

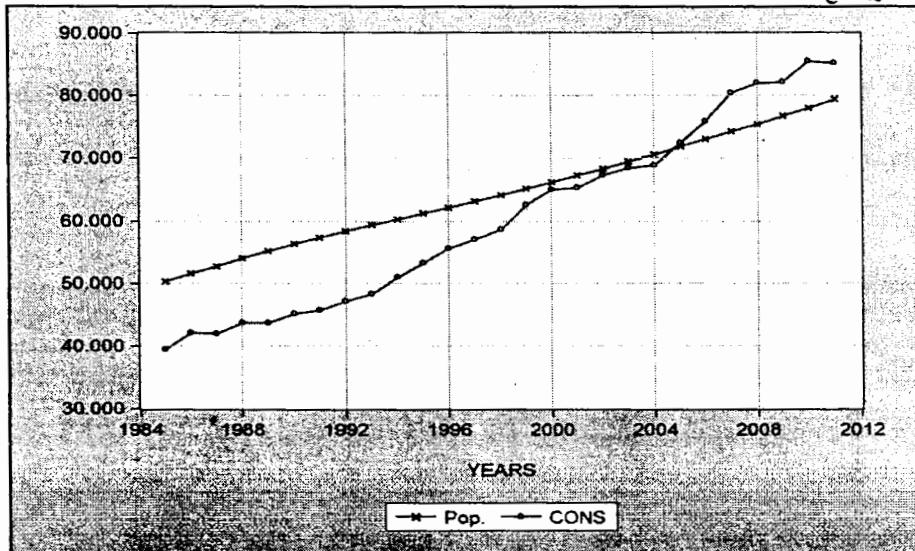
المصدر: القاوا ٢٠١١

تطور استهلاك الغذاء

لدراسة أثر زيادة عدد السكان على حجم الطلب على الغذاء تم تحليل السلسلة الزمنية لبيانات السكان، وأجمالي حجم الطلب على الغذاء خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١١م، وكما يتضح من شكل (٢) تبين أنه ينقسم لثلاثة مراحل أساسية، أتسمت المرحلة الأولى (١٩٨٥-٢٠٠٤)، بأن معدل الزيادة في عدد السكان كانت ثابتة تقريباً في حين كانت الزيادة في الطلب على الغذاء متزايدة وتتفوق الزيادة في عدد السكان، وتمثل المرحلة الثانية نقطة تعايش بين معدل نمو السكان مع معدل نمو الطلب على الغذاء خلال عام ٢٠٠٥، بينما أخذت معدلات الاستهلاك في الزيادة بشكل يفوق معدلات الزيادة في عدد السكان خلال المرحلة الثالثة (٢٠٠٦-٢٠١١)، وبدت الزيادة في الاستهلاك خلال تلك المرحلة متباينة تقريباً.

وبدارسة علاقة الإنحدار الخطى المتعدد لعدد السكان والزمن على أجمالي حجم الطلب على الغذاء خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١١م، مع افتراض ثبات باقي العوامل، تبين أن حجم الطلب على الغذاء يتزايد سنوياً بقدر ٤٧٤ ألف طن، وقدر معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد بنحو ٢٩,٢٩طن/فرد/سنة، وقدر معامل التحديد للنموذج بنحو ٠٠٩٨٢، وتبين معنوية النموذج المستخدم عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

المصدر: نتائج



شكل (٢) : تطور حجم استهلاك الغذاء بالمليون طن خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١١م.

جدول (٢): تطور الأنماط الغذائية للمجموعات السلعية ونسبة مساهمتها في الغذاء خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١١.

الكمية بالآلاف طن وما بين القوسين يمثل أهمية نسبية (%)						الأنمط الغذائية
٢٠١١٠٥	٢٠٠٤٠٠	١٩٩٩٩٥	١٩٩٤٩٠	١٩٨٩٨٥		
٣٣٢٨٨ (٣٢,٢)	٢٦٨٩٨ (٣٢,١)	٢٤٠٩٧ (٣٢,٧)	٢٠٤٦٥ (٣٥,١)	١٧٢٣٤ (٣٣,٦)		حبوب
٣٤٥١ (٣,٣)	٢٢٠٤ (٢,٦)	٢٢٢٨ (٢,١)	١٧٥٦ (٣,٠)	١٧٥٢ (٣,٤)		جذور نشويات
٢١٧١٢ (٢١,٠)	١٨٨٤٤ (٢٢,٥)	١٥٧٥٩ (٢٢,١)	١٢٩٤٠ (٢٢,٢)	١٠٨٥٣ (٢١,٢)		محاصيل سكر
٢٧٤٩ (٢,٧)	٢٤٥٩ (٢,٩)	٢٠٤٩ (٢,٩)	١٧٩٨ (٣,١)	١٦٥٧ (٣,٢)		سكر و محليات
٧٥٥ (٠,٧)	٨٢١ (١,٠)	٦٧٦ (٠,٩)	٦٥٧ (١,١)	٤٩٣ (١,٠)		بقوليات
٥٨ (٠,١)	٤٢ (٠,١)	١٢ (٠,٠)	٧ (٠,٠)	٦ (٠,٠)		جوز
٢١٨٠ (٢,١)	١٣٨٤ (١,٧)	١١٥٣ (١,٦)	٩١٤ (١,٦)	٩٠٠ (١,٨)		محاصيل زيتية
١٣٣٧ (١,٣)	٨٥٢ (١,٠)	٨١٦ (١,١)	٧٧٦ (١,٣)	٦٣٦ (١,٢)		زيوت نباتية
١٨٦٠٨ (١٨,٠)	١٤٧٦١ (١٧,٦)	١٢٣٥ (١٦,٨)	٩١٤٧ (١٥,٧)	٩٥٨٠ (١٨,٧)		خضروات
٨٨٢٢ (٨,٥)	٧٤٢٠ (٨,٩)	٦٢٤٧ (٨,٧)	٤٨٦٤ (٨,٣)	٣٣٩١ (٦,٦)		فاكهة
٨٦ (٠,١)	٧١ (١,٠)	٨٥ (٠,١)	٨٧ (٠,١)	٦٦ (٠,١)		مushrabat
٧٩ (٠,١)	٦٨ (٠,١)	٦٣ (٠,١)	٥٤ (٠,١)	٤٥ (٠,١)		توابل
٢٥ (٠,٢)	١٩٩ (٠,٢)	٩٠ (٠,١)	٨١ (٠,١)	٧٨ (٠,٢)		مشروبات كحولية
٢٠٢٣ (٢,٠)	١٤٠٢ (١,٧)	١٢٩١ (١,٨)	٩٥٤ (١,٧)	٨٨٠ (١,٧)		لحوم
١٥٥ (٠,١)	١٢٠ (٠,١)	١١٦ (٠,٢)	٩٧ (٠,٢)	٨٤ (٠,٢)		مخلفات لحوم
١٩٣ (٠,٢)	١٨٠ (٠,٢)	١٢٦ (٠,٣)	٢٢٩ (٠,٤)	٣٩١ (٠,٨)		دهون حيوانية
٢٨٠ (٠,٣)	٢٢٧ (٠,٣)	١٦٣ (٠,٢)	١٤٠ (٠,٢)	١٥٢ (٠,٣)		بيض ملائكة
٥٩٠٧ (٥,٧)	٤٦١٧ (٥,٥)	٣٥٦٢ (٥,٠)	٢٨٥٢ (٤,٩)	٢٥٨٠ (٥,٠)		اللبان
١٥٠٤ (١,٥)	١١٩٦ (١,٤)	٧٨٣ (١,١)	٥٣٠ (٠,٩)	٤٨٨ (١,٠)		أسماك
١٠٣٤٣٧	٨٢٨٢٤	٧١٤٤٠	٥٨٣٥١	٥١٢٦٧		اجمالي

المصدر: القلم ٢٠١١

تطور الأنماط الغذائية

تم تقسيم الغذاء إلى سبعة مجموعات رئيسية ونحو ١٩ مجموعة فرعية لدراسة الوضع الراهن للأنمط الغذائية، تمثل تلك المجموعات في مجموعة الحبوب، ومجموعة النشويات، ومجموعة محاصيل السكر، ومجموعة محليات السكر، ومجموعة البقوليات، ومجموعة الجوز، ومجموعة المحاصيل الزيتية، ومجموعة الزيوت النباتية، ومجموعة الخضروات، ومجموعة الفاكهة، ومجموعة المشطبات، ومجموعة التوابل، ومجموعة المشروبات الكحولية، ومجموعة اللحوم، ومجموعة مخلفات اللحوم، ومجموعة الدهون الحيوانية، ومجموعة بيض العاندة، ومجموعة الالبان، ومجموعة الأسماك.

وبالنسبة إلى السبعة مجموعات الرئيسية، وكما تشير النتائج بجدول (٢) تغيرت نسب مساهمة تلك المجموعات في إجمالي الطلب الاستهلاكي خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١١)، وقد لوحظ انخفاض نسبة مساهمة مجموعة الحبوب من نحو ٣٣,٦% خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٥) إلى نحو ٣٢,٢% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١)، بينما ارتفعت نسبة مساهمة مجموعة اللحوم من نحو ١٧% إلى نحو ١٠,٧%، وبالنسبة لمجموعة الخضروات فقد انخفضت نسبة مشاركتها من نحو ١٠,٧% إلى نحو ١٨,٧%， وأرتفعت نسبة مساهمة مجموعة الفاكهة من نحو ٦,٦% إلى نحو ٨,٥%， وانخفضت نسبة مساهمة مجموعة الألبان من نحو ٥,٥% إلى نحو ٥,٧%， وأرتفعت نسبة مساهمة مجموعة المحاصيل الزيتية من نحو ١,٨% إلى نحو ٢,١%.

دالة الطلب على الغذاء

تطبيق نظرية المستهلك دالة الطلب على الغذاء يتطلب تموزج إقتصادي محدد، ومعظم دراسات الاقتصاد القياسي للطلب تشمل على نوعين من النماذج هي: المعادلات المزدوجة، والنماذج المركبة، وتم التعبير عن دالة الطلب لأفراد المجتمع لعددا من السلع كالتالي:

$$FC_i = f(P_i, I_i, Pop, Ka, T)$$

حيث تمثل:

حجم الطلب على الغذاء بالآلاف طن	FC_i
متوسط أسعار أهم المواد الغذائية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١١) بالجنيه	P_i
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يمثل دخل المستهلك	I_i
عدد السكان	Pop
النطاع الغذائي ويعبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من الطاقة (K Cal.)	Ka
السنوات (١٩٩١-٢٠١١)	T

وتم إجراء الإنحدار الخطى المتعدد واتضح معنوية التموزج عند مستوى معنوية ٠,٠٥، وقدر معامل التحديد بنحو ٨٧٪، واتفقت نتائج التحليل كما يتبع من جدول (٣) مع المنطق الإقتصادي القائل بأن أسعار الغذاء تتاسب عكسياً مع حجم الطلب عليه، واتضح هذا من الإشارات السالبة للميل الحدى للإستهلاك، وقدر الميل الحدى للإستهلاك بنحو (٠,٦٢٢)، بينما كانت العلاقة بين حجم الطلب على الغذاء وبين كل من الدخل، وعدد السكان، والنطاع الغذائي، علاقة موجبة متماشية بذلك مع المنطق الإقتصادي القائل بأن الميل الحدى للإستهلاك يتزايد مع زيادة عدد السكان، والدخل، ونوع المستهلك، وقدرت مرونة متغير عدد السكان بنحو ٥٧٩،،، ومروره بالدخل بنحو ٢٣٠٦، ومروره الأنماط الغذائية بنحو ٣٨٤١.

جدول (٣): نتائج تحليل تموزج دالة الطلب على الغذاء خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١١)

المتغيرات	قيمة المعامل	خطأ القياسي	اختبار-٤
C	(٢٧٢٧١)	٣٠٥٢٠	(٠,٩٠٧)
P	(٠,٦٢٣)	١,١٩١	(٠,٥٢٣)
I	٢,٣٠٦	١,٩١٣	١,٢٠٥
Pop	٠,٥٧٩	١,٥٩٠	٠,٣٦٤
Ka	٣,٨٤١	٩,٢٩٤	٠,٤١٣
T	١٣٦٨	١٥٦٢	٠,٨٥٧
R sq.	٠,٩٩٣	٤٦٣	
f-test			

المصدر: نتائج المؤشرات المائية للوضع الراهن

لتقييم أثر تغير كل من حجم الطلب على الغذاء، والأنماط الغذائية، وعدد السكان، والأسعار على مورد المياه للوضع الراهن فقد تم تقدير عدة مؤشرات، هذه المؤشرات هي: برصمة المياه الكلية (مليار م٣)، وبرصمة المياه الخارجية (مليار م٣)، والميزان المائي وفقاً للتجارة الخارجية (مليار م٣)، ومؤشر الندرة المائية (%)، ومؤشر الأمان المائي (%)، ومؤشر التبيعة المائية (%)، ومؤشر برصمة المياه الفرد (م٢/فرد/سنة)، وقدر مؤشر برصمة المياه الخارجية لمصر كما يتبع من جدول (٤) بنحو ٣٢,٤ مليار متر مكعب، تتمثل صافي واردات المياه بـ(٤)، بينما قدر مؤشر برصمة المياه الكلية بنحو ١٠٧,٨ مليار متر مكعب، وقدر مؤشر الندرة المائية بنحو ١٥٪، بينما قدر مؤشر الأمان المائي بنحو ٧٠٪ فقط وقدر مؤشر التبيعة المائية بنحو

٣٠٪، وهذا الوضع يعني أنه نتيجة التجارة تعمد مصر من الخارج على نحو ٣٠٪ من مورد المياه، وهذه النسبة تمثل عجزاً مائياً، وهذا يعني أنه لتحقيق هدف الإنفاق الذاتي من الغذاء وفقاً للسياسة الاقتصادية يستلزم توفير نحو ٤٣٢ مليون متر مكعب من المياه سنوياً من مصادر بديلة.

جدول (٤): أهم المؤشرات المائية خلال متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠٠٩).

قيمة المؤشر	المؤشر
٢٢,٤	بصمة المياه الخارجية (مليار م³)
٧٥,٤	بصمة المياه الداخلية (٦٤٥) (مليار م³)
١٠٧,٨	بصمة المياه الكلية (مليار م³)
٧٢	المتاجل لاستخدام من المياه (مليار م³)
٧٠	المستخدم فعلاً من المياه (مليار م³)
٥,٤	الصادرات المياه الاقتصادية (مليار م³)
٢٧	الميزان المائي وفق التجارة الخارجية (١-٦) (مليار م³)
١٥٠	الندرة المائية (%)
٧٠	نسبة الأمان المائي القومي (%)
٣٠	درجة التبعية المائية (%)
١٢٩٧	بصمة مياه الفرد (م³/فرد/سنة)

المصدر: نتائج

بصمة المياه الكلية موزعة حسب النطع الغذائي والاستخدامات الرئيسية

قدرت بصمة المياه الكلية بنحو ١٠٧,٨ مليار م³، وكما يتبيّن من جدول (٥) توزع بين ثلاثة استخدامات رئيسية هي: الغذاء وقدرت بنحو ٨٢,٩ مليار متر مكعب تمثل ٨٠٪ من إجمالي بصمة المياه الكلية في مصر، يلي ذلك الصناعة بنحو ١٤,١ مليار متر مكعب تمثل ١١,٧٪، ثم الاستخدامات المنزلية والاستخدامات الأخرى بنحو ١٠,٦ مليار متر مكعب تمثل ٦,٨٪، وتتوزع بصمة مياه الغذاء على سبعة مجموعات رئيسية كان أعلاها مجموعة اللحوم بنحو ٤٤,٥ مليار متر مكعب تمثل ٥٢,٥٪ من إجمالي بصمة مياه الغذاء، يليها مجموعة الحبوب بنحو ١٨,١ مليار متر مكعب تمثل نحو ٢١,٨٪، يليها مجموعة الفاكهة بنحو ٨ مليار متر مكعب تمثل نحو ٩,٧٪، يليها مجموعة الإلبان بنحو ٦,٣ مليار متر مكعب تمثل نحو ٧,٦٪، يليها مجموعة بيض المائدة بنحو ٣,٨ مليار متر مكعب تمثل نحو ٤,٥٪، يليها مجموعة الحضروات بنحو ١,٨ مليار متر مكعب تمثل نحو ٢,١٪، يليها مجموعة السكر بنحو ٠,٥ مليار متر مكعب تمثل نحو ٠,٦٪، بينما تأتي مجموعة الدهون في آخر القائمة بنحو ٠,١ مليار متر مكعب تمثل نحو ٠,٢٪ من إجمالي بصمة مياه الغذاء في مصر.

بصمة مياه الفرد موزعة حسب الأنماط الغذائية

يوضح جدول (٦) بصمة مياه الفرد موزعة حسب النطع الغذائي، واتضح أن متوسط بصمة المياه للفرد قدر بنحو ١٢٩٧,٥ م³/فرد/سنة منها نحو ١٠٣٨ م³/فرد/سنة للغذاء تمثل ٨٠٪ من إجمالي بصمة مياه الفرد، ونحو ١٥١ م³/فرد/سنة للصناعات تمثل ١١,٧٪، ونحو ١٠٨ م³/فرد/سنة للاستهلاك المنزلي تمثل ٧,٨٪، وتتوزع بصمة مياه الغذاء على المجموعات السلعية المختلفة حيث تأتي مجموعة اللحوم في المرتبة الأولى بنحو ٥٥٦ م³/فرد/سنة تمثل ٤٣٪ من بصمة مياه الغذاء، يليها مجموعة الحبوب بنحو ٢٢٦,٣ م³/فرد/سنة تمثل ١٧,٤٪، يليها مجموعة الفاكهة بنحو ١٠١ م³/فرد/سنة تمثل ٧,٨٪، يليها مجموعة الإلبان ومنتجاتها بنحو ٧٩ م³/فرد/سنة تمثل ٦٪، يليها مجموعة بيض المائدة بنحو ٤٧,١ م³/فرد/سنة تمثل ٦٪، يليها مجموعة الخضروات بنحو ٢٢,٢ م³/فرد/سنة تمثل ١,٧٪، يليها مجموعة السكر بنحو ٥ م³/فرد/سنة تمثل ٠,٥٪، يليها مجموعة الدهون بنحو ٠,٢ م³/فرد/سنة تمثل ٠,١٪.

السيناريوهات المتوقعة

تم إجراء التنبؤ لمتغيرات لعدة متغيرات هي: النطع الغذائي، والأسعار، والسكان، والدخل، والإنتاج، والواردات، والمصدارات، وحجم الطلب على الغذاء حتى عام ٢٠٥٠ باستخدام طريقة السلسل الزمنية لعلاقة الإنحدار المتعدد، وتم تقسيم تلك الفترة إلى أربعة سيناريوهات: الأول حتى عام ٢٠٢٠، والثاني حتى عام ٢٠٣٠، والثالث حتى عام ٢٠٤٠، والرابع حتى عام ٢٠٥٠، وفي جميع السيناريوهات تم إفترض زيادة عدد السكان سنوياً بمعدل نمو ١,٨٪، وزيادة الأسعار بمعدل ١٠٪ سنوياً مع زيادة الدخل بنفس المعدل، وتغير النطع الغذائي بمعدل ٣,٨٪، وتم افتراض ثبات المخزون في كل مراحل التقدير.

جدول (٥): الوضع الراهن لبصمة المياه الكلية ومتوسط نصيب الفرد موزعه حسب الانماط الغذائية، والأهمية النسبية لكل مجموعة خلال متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠٠٩).

السنة	بصمة المياه (مليار م³)	%	م³/فرد/سنة	%	
لحوم	٤٤,٣٧	٤٣	٥٥٦	٥٣,٥٤	
حليب	١٨,٠٦	١٧,٤	٢٢٦	٢١,٧٩	
فاكهة	٨,٠٧	٧,٨	١٠١	٩,٧٣	
البنان	٦,٣١	٦	٧٩	٧,٦١	
بيض مائدة	٣,٧٦	٣,٦	٤٧	٤,٥٤	
خضروات	١,٧٧	١,٧	٢٢	٢,١٤	
سكر	٠,٥٢	٠,٥	٦,٥	٠,٦٣	
دهون	٠,٠١	٠,٠١	٠,٢	٠,٠٢	
اجمالى غذاء	٨٢,٨٨	٨٠	١٠٣٨,٤	٨٠,٠٣	
صناعه	١٤,٠٩	١١,٧	١٥١,٤	١١,٦٧	
استهلاك منزلى	١٠,٥٩	٨,٣	١٠٧,٦	٨,٣٠	
الاجمالى	١٠٧,٨	١٠٠	١٢٩٧,٥	١٠٠	

المصدر: نتائج

وقدر الإنتاج بنحو ١١٠,٩ مليون طن عام ٢٠٢٠، ونحو ١٣٢,٧ مليون طن عام ٢٠٣٠، ونحو ١٥٧,٤ مليون طن عام ٢٠٤٠، ونحو ١٧٦,١ مليون طن عام ٢٠٥٠، هذا في الوقت الذى قدر فيه الاستهلاك بنحو ١٠١,٦ مليون طن عام ٢٠٢٠، ونحو ١٢٠,٣ مليون طن عام ٢٠٣٠، ونحو ١٣٩ مليون طن عام ٢٠٤٠، ونحو ١٥٧,٧ مليون طن عام ٢٠٥٠، وقدرت الفجوة الغذائية بنحو ١٨,٦ مليون طن عام ٢٠٢٠، ونحو ٢١,٢ مليون طن عام ٢٠٣٠، ونحو ٢٠,٦ مليون طن عام ٢٠٤٠، ونحو ٢٦,٥ مليون طن عام ٢٠٥٠، واتضح أن الفجوة الغذائية تتزايد بشكل كبير عن الوضع الراهن، ففى الفترة الأولى قدر معدل الزيادة عن الوضع الراهن بنحو ٤٦%， ، وفي الفترات التالية قدرت معدلات التغير بنحو ٦٧% عام ٢٠٣٠، ١٢% عام ٢٠٤٠، ١٠,٨% عام ٢٠٥٠، ومع زيادة احتياجات الأفراد للطاقة وتغير النطام الغذائي تتزايد بمتوسط نصيب الفرد حيث قدر بنحو ٢٥٢٧ كجم/فرد/سنه عام ٢٠٢٠، ونحو ٣١١٦ كجم/فرد/سنه عام ٢٠٣٠، ونحو ٣٧٠٥ كجم/فرد/سنه عام ٢٠٤٠، ونحو ٤٢٩٤ كجم/فرد/سنه عام ٢٠٥٠.

وهذا الوضع المتوقع يعني زيادة الضغط على الموارد المائية فى المستقبل لتلبية احتياجات الغذاء المتزايدة.

جدول (٦): نتائج التبادل بحجم تجارة الغذاء ومتوسط نصيب الفرد والفجوة الغذائية حتى عام ٢٠٥٠

الكمية بالآلاف طن، عدد السكان بالآلاف نسمة				
٢٠٠	٢٠٤٠	٢٠٢٠	٢٠٢٠	إنتاج
١٧٦١٤١	١٥٧٣٩٧	١٣٢٦٥٢	١١٩٩٩	واردات
٣٥٤٧٠	٣١٢٧٠	٢٧٠٦٩	٢٢٨٦٩	تغير المخزون*
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الصادرات
٩٤٨٢	٧٩٨٣	٦٤٨٤	٤٩٨٥	الاستهلاك
١٥٧٦٨٩	١٣٩٠٠٢	١٢٣١٤	١٠١٦٢٧	فجوة
(٢٦٥٠٠)	(٢٠٥٨٥)	(٢١٢١٥)	(١٨٥٧٢)	***%
١٠,٨	٦٢	٦٧	٤٦	عدد السكان
١٢٠,٥	١٠٩,٧	٩٠,١	٨٨,٢	كجم/فرد/سنه
٤٢٩٤	٣٧٠٥	٣١١٦	٢٥٢٧	كـ. كالوري/فرد/يوم
٤١٧٤	٤٠٠٧	٣٨٤٠	٣٦٧٣	* تم افتراض ان المخزون ثابت *** الأرقام بين القوسين سالبة

المصدر: نتائج

سيناريوهات المؤشرات المائية

وتم الحصول على قيمة المؤشرات المائية لكل السيناريوهات المتوقعة مستقبلاً، وبمقارنة تلك النتائج بنتائج الوضع الراهن بجدول (٤) السابق تبين أنه نتيجة تغير الانماط الغذائية، وعدد السكان، وأسعار الغذاء، والدخل، وحجم الطلب على الغذاء حدثت تغيرات معنوية في قيمة المؤشرات المائية، وكما يتبع من جدول (٧) أن قيمة تلك المؤشرات لجميع السيناريوهات المتوقعة سوف تتزايد، فمن المتوقع أن تزيد قيمة مؤشر بصمة المياه الخارجية إلى نحو ٣٥,٦ مليون م³ عام ٢٠٢٠ بمعدل زيادة قدر بنحو ٩,٩% عن الوضع

الراهن (٢٠٠٩-٢٠١١)، تصل تلك القيمة إلى نحو ٤٧,٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٥٠ بمعدل زيادة ٤,٦٪ عن الوضع الراهن، ويترتب على هذا الوضع تبعية مائية قدرت بنحو ٣٠٪ في المتوسط خلال السيناريوهات الأربعية، بينما انخفضت قيمة مؤشر الأمن المائي من نحو ٧٠٪ للوضع الراهن إلى ٦٨٪ عام ٢٠٢٠ ثم إلى ٦٢٪ عام ٢٠٣٠ ثم إلى ٥٨٪ عام ٢٠٤٠ ثم إلى ٥٥٪ عام ٢٠٥٠، وقدرت قيمة بحصة المياه الكلية بنحو ١٤٤,٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠، ونحو ١٢٨,٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠، ونحو ١٤٢,٣ مليار متر مكعب عام ٢٠٤٠، ونحو ١٥٦,٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٥٠.

جدول (٧): نتائج سيناريوهات الموارد المائية ومعدل التغير عن الوضع الراهن.

%	٢٠٠٠	%	٢٠٤٠	%	٢٠٣٠	%	٢٠٢٠	-٠٩ ٢٠١١	المؤشر
٤٧,٣	٤٧,٤	٢٢,٠	٤٣,١	٢١,٠	٢٩,٢	٩,٩	٢٥,٦	٢٢,٤	١
١٢,١	٨٥,٣	٩,٧	٨٧,٧	٧,٤	٨٠,٢	٣,٢	٧٧,٨	٧٥,٤	٢
٤٥,١	١٥٦,٤	٢٢,٠	١٤٢,٣	١٩,٠	١٢٨,٤	٧,١	١١٤,٤	١٠٧,٨	٣
..,	٧٧	..,	٧٧	..,	٧٢	..,	٧٢	٧٢	٤
١٢,٦	٧٨,٨	٩,٥	٧٧,٥	٧,١	٧٤,٣	٣,٠	٧٢,١	٧٠,	٥
٢٢,٢	٣,٧	١٢,٧	٦,٦	١١,١	٦	٥,٦	٥,٧	٥,٤	٧
٥١,٥	٤,٩	٢٦,٧	٢٦,٩	٢٣,٣	٢٣,٣	١٠,٧	٢٩,٩	٢٧	٧
٤٤,٧	٢١٧	٢٢,٠	١٩٨	١٨,٧	١٧٨	٧,٠	١٥٩	١٥٠	٨
(٢١,٤)	٥٥	(١٧,٢)	٥٨	(١١,٤)	٦٢	(٢,٩)	٦٨	٧٠	٩
..,	٣٠	..,	٣٠	٣,٣	٣١	٣,٣	٣١	٣٠	١٠
٢٠,٣	١٥٦	١١,٨	١٤٠	٧,٤	١٢٨	١,٨	١٢٢	١٢٩٧	١١

المصدر: نتائج

حیث

- | |
|--|
| <ol style="list-style-type: none"> ١. بصمة المياه الخارجية (مليار م³) ٢. بصمة المياه الداخلية (٦٤٥) (مليار م³) ٣. بصمة المياه الكلية (مليار م³) ٤. المتاحة للاستخدام من المياه (مليار م³) ٥. المستخدم فعلاً من المياه (مليار م³) ٦. صادرات المياه الافتراضية (مليار م³) ٧. الميزان المائي وفقاً للتجارة الخارجية (٦-١) (مليار م³) ٨. الندرة المائية (%) ٩. نسبة الامن المائي القومي (%) ١٠. درجة التبعية المائية (%) ١١. بصمة مياه الفرد (م³/فرد/سنة) |
|--|

سيناريوهات بصمة المياه الكلية موزعة حسب الأتماط الغذائية

بمقارنة الوضع الراهن لبصمة المياه لمجموعات الغذاء الرئيسية بالسيارات وآلات كما يجده (٨)
تبين أن إجمالي بصمة مياه الغذاء قدرت بنحو ٩١,٦ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة قدرت بنحو ١٠,٥ % عن الوضع الراهن، وقدرت بنحو ١٠٢,٧ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠ بنسبة زيادة ٢٢,٩ %،
وقدرت بنحو ١١٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٤٠ بنسبة زيادة ٣٧,٥ %، وقدرت بنحو ١٢٥,١ مليار متر مكعب
عام ٢٠٥٠ بنسبة زيادة ٥٠,٩ %، بينما انخفضت بصمة مياه الصناعة عام ٢٠٢٠ عن الوضع الراهن بنحو ٤,٩ %، ثم زادت بنحو ٦١٧,٨ % عام ٢٠٣٠، ٦١٧,٨ % عام ٢٠٤٠، ٢٠٤٠ % عام ٢٠٥٠، وبمقارنة بصمة
المياه للإسهالات المنزلية عام ٢٠٢٠ بالوضع الراهن وجاء أنها انخفضت بنحو ١٠,٣ % عام ٢٠٢٠، ثم زادت
بنحو ١٠,١ % عام ٢٠٣٠، ٢٠٤٠ % عام ٢٠٤٠، وبنحو ٢٢,٨ % عام ٢٠٥٠ عن الوضع الراهن.

جدول (٨) : سيناريوهات بقمة المياه الكلية موزعة حسب الأنماط الغذائية، ومعدل تغيرها عن الوضع الراهن.

	%	٢٠٥٠	%	٢٠٤٠	%	٢٠٣٠	%	٢٠٢٠	الراهن	المجموع
لحوم	٥١	٦٧	٣٧,٥	٦١	٢٤	٥٥	١٠,٤	٤٩	٤٤,٣٧	
لحبوب	٥١,٢	٢٧,٣	٣٧,٣	٢٤,٨	٢٤	٢٢,٤	١٠,٢	١٩,٩	١٨,٠١	
فواكه	٥١,٢	١٢,٢	٣٦,٣	١١	٢٣,٩	١٠	١٠,٣	٨,٩	٨,٠٧	
البان	٥٠,٦	٩,٥	٣٧,٩	٨,٧	٢٣,٦	٧,٨	١٠,٩	٧	٦,٣١	
بيض مائدة	٥١,٦	٥,٧	٣٥,٦	٥,١	٢٥	٤,٧	٦,٤	٤	٣,٧٦	
خضروات	٥٢,٥	٢,٧	٣٥,٦	٢,٤	٢٤,٣	٢,٢	٧,٣	١,٩	١,٧٧	
سكر	٥٣,٨	٠,٨	٣٤,٦	٠,٧	١٥,٤	٠,٦	١٥,٤	٠,٦	٠,٥٢	
دهون	١٠٠	٠,٠٢	١٠٠	٠,٠٢	٠,٠	٠,٠١	٠,٠	٠,٠١	٠,٠١	
اجمالي غذاء	٥٠,٩	١٢٥,١	٣٧,٥	١١٤	٢٣,٩	١٠,٧	١٠,٥	٩١,٦	٨٢,٩	
صناعه	٢٩,٩	١٨,٣	١٧,٨	١٦,٦	٦,٥	١٥	(٤,٩)	١٣,٤	١٤,٠٩	
استهلاك منزلي	٢٢,٨	١٣	١١,٤	١١,٨	٠,١	١٠,٦	(١٠,٣)	٩,٥	١٠,٥٩	
الاجمالي	٤٥,١	١٥٦,٤	٣٢,١	١٤٢,٤	١٩,١	١٢٨,٤	٥,٨	١١٤,٠	١٠٧,٨	

المصدر: تناسج

وبالنسبة لمجموعات الغذاء الفرعية والمتمثلة في اللحوم، والحبوب، والفاكهه، والألبان، وبيبس الماند، والخضروات، والسكر، والدهون، كانت مجموعة اللحوم في الصدارة حتى عام ٢٠٥٠، وقدرت بنحو ٤٩ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة قدرت بنحو ١٠,٤% عن الوضع الراهن، ثم زادت هذه النسبة إلى نحو ٦٤% عام ٢٠٣٠، ثم إلى نحو ٣٧,٥ عام ٢٠٤٠، ثم إلى نحو ٥١ عام ٢٠٥٠، ثم جانت مجموعة الحبوب في المرتبه الثانية بعد اللحوم بنحو ١٩,٩ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة عن الوضع الراهن قدرت بنحو ١٠,٢%， هذه النسبة زادت إلى نحو ٢٤% عام ٢٠٣٠، ثم إلى نحو ٣٧,٣ عام ٢٠٤٠، ثم إلى نحو ٥١,٢ عام ٢٠٥٠، ولوحظ زيادة بقمة المياه لباقي المجموعات الفرعية حتى عام ٢٠٥٠ دون إنخفاض.

الأثر الاقتصادي المتوقع

الطلب الكلى على الغذاء يتاثر بمجموعه من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية، والمتغيرات الاقتصادية تمثل في متوسط الدخل الفردى، ومستوى الأسعار، والمتغيرات الغير اقتصادية تمثل في عدد السكان والأنماط الغذائية ومدى توفر الموارد الطبيعية، ومورد المياه من الموارد الطبيعية التي لا غنى عنها لإنتاج الغذاء، لأن إنتاج الغذاء يعني زراعة محاصيل غذائية، والزراعة تعنى مياه، والمياه كمورد طبيعى ليس بمعزل عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى، خاصة بعد أن صنفت على أنها مورداً اقتصادياً هام حسب مبادئ دبلن الأربعه للمياه، وتغير الأنماط الغذائية يعني تغير الطلب الكمى على الغذاء، وتغير الطلب الكمى على الغذاء يعني تغير الطلب على المياه، ومن نتائج التحليل السابقة تبين زيادة مستمرة في حجم الطلب على الغذاء نتيجة تغير الأنماط الغذائية هذه الزيادة لحق بها زيادة في حجم الطلب على المياه حتى عام ٢٠٥٠، ومورد المياه من الموارد ثابتة العرض في المدى القصير، لذا، عدم القدرة على إتاحة المياه لتلبية إحتياجات الطلب على الغذاء تعنى إنخفاض متوسط نصيب الفرد منه وزيادة مستوى الفقر وتدني المستوى الصحي والتعليمي، والنتيجة النهائية إنخفاض المستوى الاقتصادي.

تطور قيمة العجز في الميزان التجارى

موضوع المياه ليس بمعزل عن العالم الخارجى، ففي الوقت الذى تعانى فيه كثير من دول العالم نسبة فقر مائي كبيرة وانخفاض لمتوسط نصيب الفرد من المياه عن خط الفقر المائي العالمي، نجد أن تلك الدول تقوم بتعويض الفقر المائي عن طريق استيراد السلع والخدمات المكتفة لاستخدام المياه وتصدير السلع والخدمات الموفره للمياه، بذلك موضوع التجارة الخارجية ليس بعيداً عن مورد المياه، ومن خلال العرض السابق وجد أن مصر تقوم بسد العجز لديها باستيراد نحو ٢٧ مليار متر مكعب تتمثل صافى واردات مياه افتراضية، وهذه الواردات من منظور إدارة المياه أمر جيد، ولكن تلك الزيادة من المنظور الاقتصادي تعنى زيادة نسبة العجز في الميزان التجارى، وقد أوضحت نتائج الإتحاد الرزمي لبيانات الميزان التجارى للسلع الزراعيه خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١١) أن قيمة العجز تزداد سنوياً بمقدار ٩,٣ مليار جنيه، ومن قيمة معامل التحديد تبين أن عامل الزمن يفسر ٦٨٪ من التغيرات التي تحدث في قيمة الميزان التجارى خلال الفترة.

المراجع

- منظمة الأغذية والزراعة، الشبكة الدولية للمعلومات، بتاريخ ٢٠١٥-١-٥
<http://www.fao.org>
- البنك الدولي، الشبكة الدولية للمعلومات، بتاريخ ٢٠١٥-١-٥
<http://www.worldbank.org>
- إحصاءات الأمم المتحدة، الشبكة الدولية للمعلومات، بتاريخ ٢٠١٥-١-٥
<http://www.data.un.org>
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الشبكة الدولية للمعلومات، بتاريخ ٢٠١٥-١-٥
<https://www.capmas.com.eg>
- وزارة الموارد المائية والرى، نشرة الموارد المائية والرى، أعداد متفرقة.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارية المركزية للإقتصاد الزراعى، النشرة السنوية للأسعار، أعداد متفرقة.
- Bello, H.M.; Malefane, M.R.; and Babatope-Obasa, S. (2006): An estimation of water demand function in some peri-urban settlements of Lesotho, Annual African Econometrics Society Conference, and UNIDEP Dakar, Senegal.
- Mekonnen, M.M. and Hoekstra, A.Y. (2011) National water footprint accounts: the greenValue of Water Research Report Series No.50, UNESCO-IHE.
- Liu, J.; and Savenije, H. H. G. (2008): Food consumption patterns and their effect on water requirement in China, *Hydrol. Earth Syst. Sci.*, 12, 887–898.
- Kirby, R. M.; Bartram, and J.; Richard, C. (2002): Water in food production and processing: quantity and quality concerns, ELSEVIER, *Food Control* 14, 283–299.
- Simon E. Cook; Myles J. Fisherb; Meike S. Anderssona; and Jorge Rubiano (2009): Water, food and livelihoods in river basins, *Water International*, Vol. 34, No. 1, 13–29
- Zimmer, D. and Renault, D. (2003): Virtual water in food production and global trade: Review of methodological issues and preliminary results, in: Virtual water trade. Proceedings of the international expert meeting on virtual water trade, edited by: Hoekstra, A. Y., UNESCO-IHE, Delft, the Netherlands, 25–47.
- Rijsberman, F. R. (2006): Water scarcity: Fact or fiction? *Agric Water Manag*, 80, 5–22.
- Arjen Y. Hoekstra; Ashok K. Chapagain; Maite M. Aldaya; and Mesfin, M. Mekonnen (2011): The Water Footprint Assessment Manual, Water Footprint Network.

IMPACT OF FOOD PATTERNS, ECONOMIC FACTORS, AND POPULATION GROWTH ON WATER RESOURCE IN EGYPT

Arafa, M. A.

Cairo University, Faculty of Agriculture, Agricultural Economic Department

Mail: mahmoud.arafa@agr.cu.edu.eg

Mobile: 01110872104

SUMMARY AND RECOMMENDATIONS

Water Became not only important natural resource but also an economic good. Water is a basic constraint of economic development. Water as an economic good has supply and demand. Demand side effecting by many factors. The most important one of them is food demand. The last factor affecting by; individual incomes, food price levels, population, and food patterns. From scenarios analysis, there is significant effect on water resource. And in the macro level, there are a gap between increasing food demand and constant water supply. This gap must be included in strategic plan and its objectives. These objectives must consider scarce water resource in the level of policy makers. Country must research on substitute's sources of water resource. These sources may be river basin projects, water resource rationalizing programs and rising efficiency use, or importing goods and services intensive water use and exporting those efficient water use.